الأمم المتحدة

A/C.4/69/SR.4

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
7 November 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة
وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الرابعة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٩ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد بهاتاراي ..... (نيبال)

المحتويات

البند ٥٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى في جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-62345 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥

البند ٥٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى في جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات (تابع)

١ - الرئيس: قال إنه عملاً بالممارسة المعتادة للجنة، سيُدعى مقدمو الالتماسات إلى اتخاذ أماكنهم من الطاولة المخصصة لهم، على أن ينسحب كل منهم بعد أن يدلي ببيانه.

مسألة الصحراء الغربية (تابع) (A/C.4/69/5)

٢ - السيد الجباري (جمعية الصداقة الفلسطينية المغربية): تناول مسألة الاتهامات المغرضة التي كالها للمغرب بعض من سبقوه من مقدمي الالتماسات، فقال إنه زار المقاطعات الجنوبية للمغرب حيث أُحرز تقدم كبير في مجال حقوق الإنسان، علاوة على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، على مدى السنوات الخمسة عشرة الماضية بدعم من الملك. وتم ملائمة القوانين المحلية لحقوق الإنسان مع المعايير الدولية بهدف حماية الحريات الفردية والجماعية، واعتُمد دستور تقدمي جديد. وأُنشئت هيئة للإنصاف والمصالحة لتعويض ضحايا الانتهاكات السابقة، وأُسس مجلس وطني جديد وفعال لحقوق الإنسان. وتسعى الحكومة إلى بناء دولة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون وتُراعَى فيها احتياجات الصحراء المغربية.

٣ - وأضاف أنه تم التسليم على الصعيد الدولي بأن المقترح المغربي لعام ٢٠٠٧ الخاص بالحكم الذاتي في منطقة الصحراء واقعي وذو مصداقية وبأنه يمثل وسيلة إيجابية لتسوية النزاع المفتعل بشأن منطقة الصحراء والدفاع عن سلامة أراضي المملكة ضد القوى الانفصالية التي تضر بالوحدة المغربية وبأمن المنطقة ككل. كما أن الجهود التي يبذلها المغرب على نطاق أوسع لتعزيز نفوذه في المنطقة والعالم، ولاسيما سياسته الخاصة بالتعاون مع الدول الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، جديرة بالثناء أيضاً.

٤ - السيد بوندوكو - لاتا (مرصد الوساطة وإدارة النزاعات في أفريقيا): أشار إلى أن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة يمثل النقطة المرجعية الرئيسية لحق تقرير المصير، وقال إنه زيادة على أشكال تقرير المصير الثلاثة المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د-١٥)، أضيف الخيار الرابع بموجب قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥)، الذي يسمح بأي مركز سياسي آخر يقرره أي شعب من الشعوب بنفسه بحرّية. بيد أن الحق في تقرير المصير محدود بموجب مبدأ السلامة الإقليمية الأقدم بكثير والذي يقر به الإعلان كذلك. وفي الممارسة العملية، فإن الاستفتاءات — التي لم تُذكر صراحة في القرارات المذكورة والتي يمكن أن تؤدي إلى اضطرابات أهلية - هي أسلوب غير معتاد لممارسة الحق في تقرير المصير لم يُستخدم سوى في خمس حالات من حالات إنهاء الاستعمار. وتفضل الأمم المتحدة التسويات السياسية باعتبارها وسيلة تعتمد على حل وسط يضمن التماسك الاجتماعي والاستقرار المحلي والإقليمي.

٥ - وأضاف أنه في حالة الصحراء الغربية تحديداً، صار يُنظر في نهاية المطاف إلى خطة الأمم المتحدة للتسوية لعام ١٩٩٠، التي تدعو إلى إجراء استفتاء على تقرير المصير، بوصفها غير عملية. وحث مجلس الأمن آنذاك الطرفين مراراً على التفاوض على حل سياسي مقبول لكليهما، وخاصة في ضوء الخطر الذي يشكله التواطؤ المتنامي بين المجموعات الجهادية والإرهابية الإقليمية وقوات الجبهة الشعبية لتحرير

الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) على الاستقرار الإقليمي.

٦ - ومضى قائلا إن المغرب اقترح في عام ٢٠٠٧ إجراء مفاوضات بشأن منح منطقة الصحراء حكماً ذاتياً داخل حدود المغرب. وقد جمع المقترح المغربي أعضاء المجتمع الدولي معاً لأنه مقترح ينسجم مع القانون الدولي والمبادئ الديمقراطية ومن شأنه أن يسمح لسكان الصحراء بإدارة شؤونهم الخاصة وأن يضع حداً لمعاناة سكان مخيمات تندوف. وسوف يتم الاحتفاظ بالسيطرة المركزية فيما يخص الدفاع والسياسة الخارجية والشؤون الدينية. ولن تؤدي معارضة المقترح إلا إلى إطالة أمد صراع مفتعل لخدمة مصالح خارجية ضيقة ولمنع إنشاء اتحاد المغرب العربي. وقال إن منظمته تدعو الأطراف المعنية بالنزاع إلى الانضمام إلى الإجماع الدولي بشأن المقترح المغربي للحكم الذاتي لما فيه مصلحة السلام والأمن في المنطقة.

٧ - السيد هاين: تحدث بصفته الشخصية كخبير قانوني بيروي في الشؤون الدستورية فقال إنه شارك في الملتقى الدولي المعني بالتحولات الديمقراطية في العالم العربي في الرباط في عام ٢٠١١، حيث خلص إلى أن الدستور المغربي لعام ٢٠١١ يمكن أن يكون نقطة مرجعية لإحداث تغييرات في العالم العربي ولإحلال السلام في أفريقيا. فديباجة الدستور تكفل السلام والاستقرار وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، وتضمن الحرية النقابية الكاملة، وتُرسي نظاماً متعدد الأحزاب إلزامياً لتفادي شمولية حكم الحزب الواحد، وتصون حريتي التعبير والمعتقد، وتنظم القانون في مجالات تشمل حرية الأسرة وحرية الصحافة.

٨ - وأضاف أن مجلس الأمن قد رحب في القرار ٢١٥٢ (٢٠١٤) بالخطوات التي اتخذها المغرب لتعزيز المكاتب الإقليمية الصحراوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في العيون والداخلة، وبتفاعله المستمر مع مختلف هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد حظيت الخطوات الأخرى المتخذة بدعم دولي، كما يتضح من انتخاب المغرب مؤخراً في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. ويعدّ المغرب طرفاً في الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك الصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان، وأُدخل نظام قضائي مستقل ورقابة دستورية فعالة. وعُززت الشفافية بهدف مكافحة الفساد. وقال إن الحل المُرضي الوحيد لقضية الصحراء الغربية هو ضمان درجة من الحكم الذاتي للمنطقة، كما أيد ذلك الأمين العام السابق بيريز دي كويار في مذكراته. وتعاني منطقة الصحراء من العنف ومن آثار تغير المناخ، وهو ما يجعل استقلالها الكامل غير مناسب. ويمكن التوصل إلى تسوية عادلة في إطار الأمم المتحدة.

٩ - السيدة واربورغ (الحرية للجميع): قالت إن ٠٠٠ ٦٥ لاجئ ظلوا على مدى ٣٩ عاماً محتجزين في ظروف غير صحية في مخيمات تندوف حيث حرموا من حرية التعبير والحركة والتجمع. وتدعو منظمتُها إلى إجراء تعداد لأولئك الذين يعيشون في المخيمات بغية تحديد عددهم وتركيبتهم واحتياجاتهم، وهو التعداد الذي تأجل مدة طويلة. ويجب على الجزائر وجبهة البوليساريو أن يمكّنا مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين من الوصول دون عائق إلى المخيمات، وينبغي أن يُسمح للاجئين هناك بلقاء عائلاتهم في المغرب وموريتانيا وغيرهما.

١٠ - وأضافت أن عدم الاستقرار في منطقة المغرب الكبير والساحل وأفريقيا جنوب الصحراء يهدد سلامة اللاجئين، في حين اضطرت وكالات العون إلى تحويل أموال من المساعدات الإنسانية لحماية موظفيها، وعلقت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو) الدوريات الليلية شرق الجدار الرملي المغربي. وفي كانون الثاني/يناير

٢٠١٤، قتل الجيش الجزائري لاجئين شابين بالقرب من الحدود الموريتانية، مما تسبب في خوض إضرابات عن الطعام واندلاع احتجاجات في تندوف. وفي حوادث أخرى، تعرض المعارضون أو الصحفيون للضرب أو اختفوا أو قتلوا. وقالت إن غياب الفرص وفساد جبهة البوليساريو ووحشيتها يشجعان التطرف لدى اللاجئين الشباب، مما يدفعهم للانضمام إلى الجماعات الإرهابية وجماعات الاتجار.

١١ - وتابعت قائلة إن المغرب أجرى إصلاحات في مجال حقوق الإنسان، ويتعاون مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان ومنح حق الوصول الكامل لمقرري الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وللمسؤولين الزائرين. وفي المقابل، انتقدت خمس منظمات غير حكومية دولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، الجزائر لرفضها منح تأشيرات لخبرائها ولخبراء الأمم المتحدة.

١٢ - واختتمت بيانها قائلة إن اسكتلندا، وهي مملكة مستقلة تاريخياً، قد رسمت سبيل المضي قدماً في القرن الحادي والعشرين عندما رفضت الاستقلال عن المملكة المتحدة لصالح سلطات مفوضة وحكم ذاتي أوسع. وتَعتبر منظمتها أن المقترح المغربي بمنح حكم ذاتي للصحراء سيكون خيار السكان عندما يحددون مستقبلهم، وهو خيار سيتيح حلاً سياسياً دائماً للنزاع وسيحقق الرخاء والاستقرار في المغرب الكبير.

١٣ - السيدة راموس (الرابطة الأمريكية للحقوقيين): قالت إن مسألة الصحراء الغربية تدخل في نطاق تصفية الاستعمار وإن شعب الصحراء الغربية يتمتع بحق غير قابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وفقاً للإعلان الخاص بتصفية الاستعمار. والصحراء الغربية ليست مجرد إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي، وإنما هو إقليم محتل منذ عام ١٩٧٥، في خرق واضح للقانون الدولي؛ وتَعزّز الاحتلال بالجدار العسكري الذي يقسّم الإقليم. وقد دفعت ذات النزعة الاستعمارية وإنكار الحق في تقرير المصير بعض الصحراويين إلى مخيمات اللاجئين في تندوف حيث يعانون من حالة متدهورة لحقوق الإنسان، في حين يجري استغلال الفوسفات ومصايد الأسماك والموارد الطبيعية الأخرى التي تنتمي إلى الإقليم عن طريق اتفاقيات بين المغرب ودول وشركات عبر وطنية أخرى.

١٤ - وأضافت أن منظمتها تدعم خطة التسوية لعام ١٩٩٠ التي قبلها المغرب وجبهة البوليساريو، والتي ينبغي أن تشكل إطاراً للاستفتاء على تقرير المصير، بالنظر إلى أن الأمم المتحدة تكفل شفافيتها. وينبغي على إسبانيا، الدولة القائمة بالإدارة بحكم القانون، أن تسهم في عملية إنهاء الاستعمار. وقالت إن منظمتها تدعو الدول إلى الامتناع عن انتهاك الموارد الطبيعية للصحراء الغربية، وإن من واجب المجتمع الدولي واللجنة الرابعة حماية حقوق الإنسان وتعزيز القانون الدولي الإنساني في الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين. وينبغي للأمم المتحدة والأمين العام أن يتحملا مسؤوليتهما لكسر الجمود وضمان تنفيذ القرارات العديدة بشأن تقرير المصير، باعتباره السبيل الوحيد لإنهاء الاستعمار فعلياً وضمان السلام والأمن في المنطقة. وأعربت عن الأمل في أن يتحقق التعايش السلمي بين الصحراء الغربية والمغرب مستقبلاً ونقلت تحيات بورتوريكو الأخوية للشعب الصحراوي.

١٥ - السيدة باحيجوب (حماية الأسرة): قالت إن المفاوضات بشأن النزاع في الصحراء الغربية ظلت تراوح مكانها، على الرغم من تنامي التهديد الإرهابي في شمال أفريقيا وتردّي الوضع الإنساني في مخيمات تندوف وعلى الرغم من النداءات الدولية المطالبة بتسوية سياسية

وبالاعتراف بجدية المقترح المغربي الخاص بالحكم الذاتي وواقعيته ومصداقيته. ويشكل الشباب في مخيمات تندوف أهدافاً رئيسية للتجنيد من قبل الخلايا الإرهابية، وقد وُصفت المخيمات بكونها المعوقات الرئيسية أمام مكافحة الإرهاب في المنطقة، وهناك دعوات لإغلاقها فوراً. وأشارت إلى أن الصحراويين الذين فروا من مخيمات تندوف يقطفون الآن ثمار التقدم الذي تشهده الصحراء الغربية تحت إدارة المغرب وأصبحوا مواطنين منتجين. ويستمر التضليل بشأن عدد الأشخاص الموجودين في المخيمات ومنشَئهم على الرغم من طلبات الأمم المتحدة المتكررة بإجراء تعداد للسكان. وليس واضحاً لماذا يتم المطالبة بإجراء الاستفتاء إذا كانت الأمم المتحدة نفسها تعتبره الآن غير قابل للتطبيق وإذا كانت هذه المطالبة الصادرة عن حفنة من الأشخاص المحصورين في منطقة مقيدة الدخول يتم تجاهلها بانتظام.

١٦ - وأضافت أنه ينبغي أن يُمنح اللاجئون وثائق سفر وأن يُسمح لهم باختيار المكان الذي يعيشون فيه. وكان مسؤول من جبهة البوليساريو انتقد القيادة وجهر بتأييده للمقترح المغربي الخاص بالحكم الذاتي قد تعرض للطرد ومُنع من الاتصال بأسرته في تندوف، في حين أن الصحراويين الذين يعيشون في الصحراء الغربية، بمن فيهم نشطاء جبهة البوليساريو، يمكنهم السفر إلى الخارج حتى وإن كانوا ينتقدون المغرب. وقالت إن جبهة البوليساريو لا تمثل سوى قلة من القبائل الصحراوية العديدة، ومع ذلك فإن مسؤوليها يسافرون ويشنون حملات دعاية عالمية مكلفة للغاية. ويتعين مطالبتهم بالشفافية ومساءلتهم.

١٧ - وأردفت قائلة إن هناك تقارير موثوق بها من مخيمات تندوف تُقدم دليلا على ممارسة العبودية، وسجن النساء بتهمة الزنا وتقييد حرية الحركة. وهناك جيل قد نشأ بالفعل في المخيمات، ويواجه جيلٌ ثان نفس المصير. ويجب على الجزائر أن تغلق المخيمات، وينبغي للمجتمع الدولي أن يموّل نقل اللاجئين إلى أماكن يمكن أن يعتمدوا فيها على ذواتهم ويصبحوا منتجين في انتظار إنهاء محنتهم. والمبادرة المغربية للحكم الذاتي، التي تعدّ الاقتراح المعقول والوحيد القابل للتطبيق، هي أيضاً الحل الوحيد للاجئين في المخيمات.

١٨ - السيد أسور (منتدى سوري للأديان الثلاثة): قال إن فشل الماسكين بزمام السلطة هو السبب في المحنة التي يعانيها ٩٠ ٠٠٠ معتقل في مخيمات تندوف. وهؤلاء معتقلون أكثر منهم لاجئون لأنهم أسرى ومحرومون من حرية الحركة. وفي حال سُمح لهم بالعودة إلى وطنهم في المغرب، فسيكون بمقدورهم أن يحيوا كما يحيا أقرانهم الذين يمكن لهم أن يعملوا ويسافروا ويدرسوا ويتظاهروا دونما عائق. وقال إن منظمته تدين، وعلى نحو لا لبس فيه، استخدام هؤلاء المعتقلين كرهائن لصالح سجّانيهم ورعاتهم الذين يستفيدون جميعهم من أنماط مختلفة من الاتجار غير المشروع.

١٩ - وأضاف أن منظمته حاربت التطرف الذي غذّى حالات مثل حالة مخيمات تندوف وتمقت الخطاب العنيف والتنصل الذي يجعل المحتجزين المنكّل بهم أشخاصاً مجهولي الهوية. وقال إن صمت الأمم المتحدة في ظل هذه الظروف صمت يصم الآذان. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية ما لم يسع إلى وضع حد له. وليست المعاناة الناجمة عن النزاع حتمية طبيعية يجب تقبلها. وقال إنه يدافع عن الحياة والعدالة بصفته أخصائياً اجتماعياً. وناشد المجتمع الدولي عدم ترك هؤلاء المعتقلين فريسة للإهمال والقيم الزائفة واللامبالاة، والسماح لهم بالتعبير عن عدم رضاهم على حالتهم عن طريق مغادرة المخيمات لأن المغرب هو مصيرهم.

٢٠ - السيد دومينجيز رودريغز: تكلم بصفته الشخصية كمحام بلجيكي فقال إن الأمين العام أشار في تقريره بشأن

مسألة الصحراء الغربية (A/69/344) إلى حالة حقوق الإنسان المثيرة للقلق في مخيمات اللاجئين في تندوف. وقد تفاقمت الأوضاع الإنسانية المزرية من جراء تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المخيمات، على الرغم من المساعدات المالية الكبيرة. فقد قدم الاتحاد الأوروبي، منذ عام ١٩٩٣، أكثر من ٢٠٠ مليون يورو من المساعدات إلى المخيمات، ومع ذلك، لم يكن هناك دليل كاف على تحسن الأوضاع هناك. وقد كشف تقرير صدر مؤخراً بشأن تحقيق أجراه المكتب الأوروبي لمكافحة الغش كيف أن مسؤولي جبهة البوليساريو ظلوا لسنوات عديدة يقدمون تقديرات مبالغ فيها بعدد اللاجئين الذين هم في حاجة إلى المساعدة ويقومون، بشكل منتظم وعن طريق الاحتيال، بتحويل كميات هائلة من المساعدات الإنسانية الموجهة لهم وإعادة بيعها بهدف الإثراء. ووفقاً للمكتب الأوروبي لمكافحة الغش، فإنه ليست هناك أي سلطات محلية يحتمل أن يكون بمقدورها وضع حد لمثل هذا الاحتيال الذي دام مدة طويلة، والاتحاد الأوروبي نفسه لم يتخذ خطوات لأنه لم يُجرَ بعد أي تعداد رسمي للاجئين في المخيمات. ولكفالة استخدام أموال الاتحاد الأوروبي على نحو سليم، ينبغي أن تنفذ التوصيات الواردة في تقرير المكتب الأوروبي لمكافحة الغش على وجه السرعة؛ ويجب أن يكون تقديم المساعدات للمخيمات مشروطاً بقدرة ممثلي الاتحاد الأوروبي على التحرك بحرية في المخيمات من أجل مراقبة المخزون والإشراف على التوزيع والتحدث بحرية مع المستفيدين، وبممارسة المقاولين لرقابة فعالة على كمية المساعدات التي تصل الى المخيمات وعلى توزيعها الفعلي، مع وجوب منع المختلسين من المشاركة في توزيع المساعدات.

٢١ - السيد لخريف (عضو البرلمان المغربي): تكلم بصفته الشخصية باعتباره صحراوياً وممثلاً للعيون فقال إنه قاتل إلى جانب آخرين لإعادة إدماج المقاطعات الجنوبية في المغرب في عام ١٩٧٥، وهو الآن يمثل أبناء منطقته مسلحاً بالشرعية التي يمنحها صندوق الاقتراع. وقال إن النزاع الإقليمي بشأن الصحراء قد أخذ منحىً جديداً في الأسابيع الأخيرة بسبب الانتفاضات التي تقودها في مخيمات تندوف حركة الشباب من أجل التغيير. ويتحدى هؤلاء الشباب حق قادة جبهة البوليساريو في تمثيلهم، ويتهمونهم بالظلم، والفساد، والاغتصاب، والتحويل المنتظم للمساعدات الدولية من أجل الإثراء الشخصي على حساب معاناة سكان المخيم، فضلا عن حرمانهم من حقوقهم. وقال إن تسوية النزاع مسألة حاسمة للسلام والاستقرار في المنطقة وضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المغرب العربي.

٢٢ - وأضاف أن جبهة البوليساريو، التي لم يتم انتخابها، لا تتوفر على الشرعية لتمثيل الشعب الصحراوي في أي مكان، شأنها في ذلك شأن مقدمي الالتماسات القادمين من الجزائر والذين تحدثوا أمام اللجنة. ولا يمثّل الصحراويين في جنوب المغرب إلا ممثلوهم الديمقراطيون. ويتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وممثلي المجتمع المدني أن يدعموا تمرد الصحراويين في مخيمات تندوف ضد ما عانوه من ظلم واستغلال ومعاملة ديكتاتورية طيلة ٤٠ عاماً تقريباً. وقال إن سكان المخيمات لا يطمحون إلا إلى أن يتمتعوا بالحقوق الأساسية المخولة لهم وأن يكونوا قادرين على اختيار حل سلمي من شأنه أن يوفر لهم مستقبلاً أكثر استقراراً. والاقتراح المغربي القاضي بمنح حكم ذاتي موسع تحت السيادة المغربية حلٌّ جدي وواقعي وذو مصداقية.

٢٣ - السيد السلامي: تكلم بصفته الشخصية كسليل صحراويي المقاطعات الجنوبية للمغرب، فاسترعى انتباه اللجنة إلى مقتل ابن عمه الشاب وصديقه اللذين كانا يمارسان أنشطة قانونية تماماً، بعد أن أطلق عليهما الجيش الجزائري النار قرب الحدود مع موريتانيا بذريعة كاذبة هي

التهريب. وقال إنه يتعين تقديم مرتكبي هذه الجريمة إلى العدالة. وأشار إلى أن ترويع شباب المخيمات يندرج كذلك ضمن الممارسات التي دأبت عليها جبهة البوليساريو، بناءً على أوامر قوات الأمن الجزائرية. وقد أدت أعمال القتل إلى اندلاع انتفاضة في تندوف، تمثلت في دخول ٤٠ شاباً في إضراب عن الطعام ودعوتهم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى وضع حد للحصار الذي تفرضه الجزائر على المخيمات وإلى تحريرهم من السيطرة الفاسدة والقمعية لجبهة البوليساريو والسلطات الجزائرية. وأشار إلى أن المشاركين في الانتفاضة يطالبون بحرية التعبير، وبالحق في العيش كما يريدون، وبالحق في رفض وصاية جبهة البوليساريو. وقال إن انتفاضة تندوف هي بداية ثورة تهدف إلى انعتاق السكان الصحراويين هناك.

٢٤ - وأضاف أنه يتمتع في بلده، المغرب، بجميع حقوقه وحرياته الدستورية. وناشد اللجنة المساعدة في فتح المخيمات ومساعدة سكانها على العودة إلى الحياة الطبيعية أينما يريدون، ودعا المجتمع الدولي إلى الضغط على الجزائر وجبهة البوليساريو لتطبيق الحد الأدنى من المعايير الأمنية وإلى إيجاد حل للوضع يكفل لسكان المخيم كرامتهم، وذلك وفقاً لمبدأ تقرير المصير.

٢٥ - السيدة بوصولة (جمعية النهضة بحقوق المرأة في العيون): قالت إنها تنتمي للجيل الثاني الذي نشأ في منطقة الصحراء منذ إعادتها إلى السيطرة المغربية قبل أربعة عقود تقريباً. وأشارت إلى أن المرأة في المغرب تتمتع بمكانة أرفع مستوى في المجتمع بفضل القوانين التي سُنّت لحماية حقوق المرأة، ولكنها تشعر بالحزن لوضع أخواتها في مخيمات تندوف حيث نشأ ثلاثة أجيال في ظروف قاسية للغاية. وقالت إن النساء والفتيات عرضةٌ بشكل خاص للاستغلال والمعاملة القاسية والدعاية المضللة، وذلك من جراء حرمانهن من حقوقهن الإنسانية وافتقارهن لصوت دولي. وأضافت أن النساء والفتيات يتم استغلالهن بشكل منتظم من طرف الممسكين بزمام الأمور في المخيمات ويتعرضن للعنف الجنسي والاغتصاب، ولكن ليس لديهن أي إمكانية للإبلاغ عن الانتهاكات. وأشارت إلى أن الأطفال يُنتزعون من أمهاتهم في سن السادسة ويُرسَلون بعيداً، ظاهرياً لتلقي التعليم، في حين أن الهدف الحقيقي هو تجنيد الأطفال وغسل أدمغتهم وتدريبهم على حمل السلاح.

٢٦ - ومضت قائلة إن أكبر فضيحة من فضائح مخيمات تندوف هي أن المنظمات التي استفادت من الأموال الجزائرية تلتزم الصمت وتغض الطرف بذلك عن الانتهاكات المرتكَبة ضد النساء والأطفال. بيد أن العديد من المنظمات المغربية والأجنبية التي رفضت غض الطرف عن تلك الانتهاكات حاولت فضحها أو قدمت الرعاية للضحايا. وأشارت إلى أن كل عائلة في مخيمات تندوف قد طالها الترحيل أو الاغتصاب أو السجن كجزء من المأساة الإنسانية التي فشل المجتمع الدولي في وضع حد لها. وبصفتها مدافعة عن حقوق الإنسان والمرأة، فهي تناشد اللجنةَ والمجتمعَ الدولي والوكالات القانونية والصحية والإنسانية التابعة للأمم المتحدة أن تتدخل لإنهاء الحصار المفروض على المحتجزين في مخيمات تندوف، وأن تحذّر من الانتهاكات ضد النساء والأطفال هناك وأن توفر لهم الحماية الطارئة.

٢٧ - السيد التامك: تكلم بصفته الشخصية كعضو في البرلمان المغربي فقال إن هناك حاجة إلى تبادل جدّي ومنسق للمعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي بهدف مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، نظراً لأن الجماعات الإرهابية والإجرامية في شمال أفريقيا تتوفر على تكنولوجيا متطورة غالباً ما تعطيها ميزة على الأجهزة الأمنية الوطنية. وقال إن الجزائر ترفض، لأسباب خاصة بها، مثل هذا التعاون

وتسعى للحيلولة دون مشاركة المغرب في الاجتماعات الإقليمية المعنية بتنسيق مكافحة الجريمة.

٢٨ - وأضاف أن الحدود الجزائرية، في معظمها، غير آمنة. والاستثناء الوحيد هو الحدود التي تفصل بين المغرب والجزائر، والتي حاولت السلطات الجزائرية من خلالها خلق المشاكل عن طريق السماح للجماعات الإجرامية بإغراق المغرب بالمخدرات غير المشروعة والسلع الرديئة. وعلى الرغم من أن الحكومة المغربية تعتقد أن العلاقات بين البلدين سوف تسلك في نهاية المطاف مسارها الصحيح، فإنها تعرب عن الأسف للتعنت الذي يسمح باستمرار هذه الأنشطة الإجرامية، وتدعو إلى محاسبة المسؤولين عن ذلك. وقد أنفقت الجزائر في الـ ٤٠ سنة الماضية أكثر من ٢٥٠ مليار دولار على شراء الأصوات والتأثير على الرأي العام، وحرمت بذلك شعبها من ثروة بلده بهدف انتزاع الصحراء من المغرب الذي يصوره حكام الجزائر لشعبهم كعدو، نظرا لحاجتهم إلى كبش فداء. وقال إن المغرب، في صحرائه، يدير شؤونه بحرية ويدمج الصحراويين في البرلمان وفي المجالس المحلية والإقليمية. وتتخذ منطقة الصحراء المغربية قراراتها بنفسها، وهي مستعدة لتقرير المصير الذي يمثل الحل لهذا المشكل الذي عمّر طويلا.

٢٩ - السيدة الداودي: تكلمت بصفتها الشخصية كأحد سكان العيون في المقاطعات الصحراوية في المغرب، فقالت إنها تشعر بالفزع، مرة أخرى، وهي ترى أن غالبية مقدمي الالتماسات الذي يدعون إلى الانفصال هم من جنسية جزائرية ولا يمتون بأي صلة إلى منطقة الصحراء، كما لا يساورهم القلق من انتهاكات حقوق الإنسان في تندوف أو في الجزائر نفسها. وقالت إن إخوتها وأخواتها المحتجزين في مخيمات تندوف هم أقدر من غيرهم على التحدث عن أنفسهم.

٣٠ - وأضافت أن المغرب التزم بالإصلاح السياسي الجريئ قبل مجيء الربيع العربي بوقت طويل. فقد نص دستور عام ٢٠١١ على ضمانات لحقوق الإنسان والحكم الرشيد، وسُمح لممثلي العديد من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، بمن فيهم المقرران الخاصان للأمم المتحدة والأفرقة العاملة التابعة لها، بزيارة الأقاليم الصحراوية. ومن ناحية أخرى، كانت الجزائر عرضة للانتقاد في التقارير القطرية عن الممارسات المتصلة بحقوق الإنسان التي أصدرتها وزارة الخارجية الأمريكية عام ٢٠١٣، وذلك بسبب انتهاكات حقوق الإنسان ضد مواطنيها وضد طالبي اللجوء واللاجئين، ولا سيما في مخيمات تندوف، وأيضاً بسبب رفضها منذ وقت طويل السماح للأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان الدولية الأخرى بزيارة البلد، وسلّط التقرير الضوء على الرفض المتكرر لطلبات أربعة من مقرري الأمم المتحدة الخاصين. وعلاوة على ذلك، أكد بيان مشترك أصدرته خمس منظمات غير حكومية دولية، منها منظمة العفو الدولية والشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، بشأن انضمام الجزائر إلى مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٤، أن الجزائر هي البلد الوحيد الذي لا يزال يفرض قيوداً عامة على دخول منظمات حقوق الإنسان إلى أراضيه، ودعاها إلى إنهاء المهزلة المتمثلة في رفض أي نظر في سجلّها في مجال حقوق الإنسان. ومع ذلك، وقبل أسبوع فقط، رفضت الجزائر مرة أخرى دخول مقرر لجنة حقوق الإنسان. ويقول مثل من المغرب العربي إنه ينبغي للمرء أن يكنس أمام باب بيته أوّلا قبل أن يطلب من الجيران أن يكنسوا أمام باب بيتهم.

٣١ - السيد جينسين: تكلم بصفته الشخصية كممثل خاص سابق للأمين العام للصحراء الغربية، فقال إن خلافات مستعصية على الحل بين جبهة البوليساريو والمغرب بشأن مدى صحة استخدام تعداد عام ١٩٧٤، الذي أجرته إسبانيا

في الصحراء الغربية، كأساس لتحديد من يحق لهم الإدلاء بأصواتهم في استفتاء محتمل على مستقبل الإقليم قد أعاقت الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإطلاق خطتها للتسوية لعام ١٩٩٠ والتي تدعو إلى إجراء استفتاء، وحكمت كذلك بالفشل على العملية التي وضعتها بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في عام ١٩٩٤ لتحديد المصوتين المؤهلين. ومع ذلك، فقد شكل الاقرار في عام ١٩٩٤ بضرورة إجراء مباحثات إنجازاً كبيراً. وأشار إلى أنه في محادثات عام ١٩٩٦ التي رتبها بنفسه بين الطرفين، أُحبط التقدم بشأن النظر في الحكم الذاتي الإقليمي بسبب الظروف التي كانت سائدة في ذلك الحين. وبحلول عام ٢٠٠٤، خلص جيمس بيكر، وهو يقدم استقالته من منصبه كمبعوث شخصي للأمين العام، إلى أن الخطط البديلة، مثل التي اقترحها هو نفسه، لا مستقبل لها، ويرى أن التفاوض هو الطريق للمضي قدماً، وهو ما أيده فيه خلفه، المبعوث الشخصي فون والسوم.

٣٢ - وأضاف أنه بعد أن حث مجلسُ الأمن على التوصل إلى حل سياسي متفاوض بشأنه، قدم المغرب في عام ٢٠٠٧ خطة للحكم الذاتي الإقليمي وصفها المجلس بأنها خطة جدية وذات مصداقية. وقال إن الدستور المغربي لعام ٢٠١١، بما ينص عليه من أحكام واسعة النطاق في مجال حقوق الإنسان، وبالتزامه بالتصدي للفساد، وبتوجُّهَ المغرب الثابت نحو اعتماد الهيكلة الإقليمية عن طريق تعزيز دور المناطق وإعادة توزيع السلطة بينها وبين الحكومة المركزية، يوفر إطاراً لمناقشة الحكم الذاتي الإقليمي.

٣٣ - ومضى قائلا إنه إذا نظرنا إلى المستقبل، فمن الواضح أنه، لكي تنجح المفاوضات، ينبغي أن تتسم بالواقعية وبما يكفي من المرونة في البداية حتى تتيح التعبير عن التطلعات. وما يهم هو التوصل إلى حل مشرّف. وبالنظر إلى تنامي التهديدات في شمال غرب أفريقيا، لا تحتاج اللجنة إلى التذكير بما يكتسيه تسوية نزاع الصحراء الغربية من أهمية حاسمة للسلم والتنمية في منطقة المغرب العربي. وقد آن الآوان لتقديم تنازلات بعد سنوات من خيبات الأمل.

٣٤ - السيد الدخيل (لجنة التشريع وحقوق الإنسان في مجلس المستشارين المغربي): قال إنه يود أن يطرح سؤالا بسيطاً هو كالتالي: ما هي أطراف النزاع على الصحراء؟ فالجزائر تدّعي أنه ليس لها أي مصلحة في الصحراء المغربية، ولكنها تكشف عن أن هياكلها الحكومية والديبلوماسية مهووسة بهذه الصحراء. والجزائر هي التي تناقش مسألة الصحراء على المستوى الدولي - في مجلس حقوق الإنسان، على سبيل المثال - في حين أن جبهة البوليساريو ليس لها وجود في المحافل الدولية. ولو لم يكن للجزائر أي مطلب في الصحراء المغربية لما أثار رئيسها مسألة تقسيم الصحراء الغربية بين جبهة البوليساريو والمغرب في عام ٢٠٠١ في لقاء مع المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية آنذاك، وهو ما يعد مؤشراً على أن قضية الصحراء تكتسي أهمية أساسية بالنسبة للجزائر. وقد أكدت وقائع الاجتماع اللاحقة، المضمنة في تقرير الأمين العام (S/2002/178)، أن الجزائر وجبهة البوليساريو مستعدتان لمناقشة تقسيم الإقليم أو التفاوض على ذلك.

٣٥ - وأضاف أن مسألة الصحراء، في واقع الأمر، مسألة تخص المغرب والشعب الصحراوي، لا سيما بالنظر إلى الآثار السلبية لتحكم الجزائر في جبهة البوليساريو. وقد حاولت الجزائر المس بسلامة أراضي المغرب وإحباط كل المحاولات الرامية إلى حل المشكلة المفتعلة. ولو تُرك الأمر بيد الصحراويين وإخوانهم في المخيمات لمعالجته لكانت المشكلة قد حُلت منذ زمن طويل.

٣٦ - السيدة الدليمي (تنسيقية حقوق الإنسان في الداخلة): قالت إنها تود أن تسرد تجربتها السابقة عندما كانت تعيش في مخيمات تندوف المخزية، حيث تتعرض النساء للتعذيب والاغتصاب والإذلال على يد أعضاء جبهة البوليساريو. وتواجه النساء مشاكل عويصة بشكل خاص، نظرا لأنه لا يمكن لهن المطالبة بالحقوق والحريات الأساسية. وقالت إنهن يعانين من الاعتداء الجنسي والعنف، ويُجبرن على الزواج والإنجاب. وحتى الأرامل لسن محصنات من الاعتداء الجنسي عندما يذهبن لتسلّم حصصهن من الطعام. وليست هناك عائلة لم تنل نصيبها من عمليات الخطف والسجن والتعذيب والترحيل على يد أتباع جبهة البوليساريو. وأشارت إلى أن النساء والأطفال هم ضحايا الاستغلال والدعاية التي تهدف إلى إدامة الوضع الراهن، حتى يمكن لجبهة البوليساريو الاستمرار في الاستفادة من تحويل المساعدات الإنسانية الدولية.

٣٧ - وأضافت أنها تندد كذلك، مع مواطنيها الذين فروا مثلها من تلك المخيمات غير القانونية والمعزولة، بالقواعد المجحفة المفروضة على سكان المخيم المدنيين بشكل عام، والذين يُحتجزون ويُحرمون من حقوقهم الإنسانية في ظل أوضاع تتدهور باطراد، مما يعد انتهاكاً للاتفاقيات الدولية التي تُنظِّم حقوق الإنسان وحقوق اللاجئين.

٣٨ - وأردفت قائلة إن منظمتها تطالب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالتدخل لإنهاء محنة النساء المحتجزات في مخيمات تندوف، وتوفير الحماية اللازمة وسبل الحياة الكريمة لهن ولأطفالهم، وكفالة تمتعهن على وجه الخصوص بحرية التعبير والحركة لتمكينهن من العودة طواعية إلى بلدهن الأصلي. وينبغي للهيئات المعنية بالعنف الجنساني والعنف الجنسي أن تسلط الضوء على الجرائم التي تُرتكب بحق النساء في مخيمات تندوف، وعلى المنظمات غير الحكومية الدولية أن تحقق في جميع حالات الاعتداء والانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها جبهة البوليساريو.

٣٩ - السيدة العروسي: تكلمت بصفتها الشخصية كصحفية مغربية، فقالت إن المجتمع المدني يضطلع بدور هام في إرساء الديمقراطية ووضع أسس العدالة وحكم القانون في المجتمعات المحلية الصحراوية في المغرب. وقد عزز الدستور المغربي لعام ٢٠١١ دور المجتمع المدني في المغرب ومنح كلا من المنظمات الحكومية وغير الحكومية وضعاً خاصاً جعلها أدوات لا غنى عنها لبناء مجتمع حديث وديمقراطي ومنفتح والدفاع عنه. ومن حسن طالع المغرب أنه يحظى بشبكة واسعة من هذه المنظمات تغطي جميع أرجاء البلد. وتُظهر المنظمات غير الحكومية المغربية قدراً عالياً من الانضباط والسلامة الفكرية في المحافل الوطنية والدولية على حد سواء. وقد قدمت المنظمات غير الحكومية تضحيات يومية، لا سيما في المناطق الصحراوية، واضطلعت بدور حيوي في إرساء الممارسات الديمقراطية في جميع أرجاء البلد وحفز الشعور بالمواطنة. وقد أكسبها تركيزها على المكاسب العملية في دعم المواطنين من جميع مناحي الحياة ثقة الجمهور واحترامه، وحظيت بالاعتراف بها كممثلة للشعب وجزء لا يتجزأ من عملية التنمية. وأعربت العروسي عن اعتزازها بهذه المنظمات وعن ثقتها بقدرتها على قيادة المغرب نحو مستقبله الديمقراطي.

٤٠ - السيدة أبهاي: تكلمت بصفتها الشخصية كصحفية مغربية، فقالت إن جبهة البوليساريو أعلنت حالة الطوارئ في مخيمات تندوف — لا تزال سارية حتى تاريخه — رداً على ما وصفته بهجوم عدائي من المغرب الذي تزعم أنه يوعز إلى عملاءه بارتكاب أفعال إجرامية. بيد أن هؤلاء العملاء المزعومين ليسوا في واقع الأمر إلا شباباً يرفضون الاستمرار في العيش في ظل أوضاع مريعة في مخيمات تندوف، ومن ثم

انضموا إلى قوات مثل حركة شباب من أجل التغيير ليجهروا بمعارضتهم للممارسات الفاسدة والقمعية لجبهة البوليساريو وحلفائها.

٤١ - وأضافت أن حركة شباب من أجل التغيير نشرت عن طريق التلفزيون والإنترنت بيانات ومقاطع فيديو توضح أهدافها. ويعمل هؤلاء الشباب دائماً في الخفاء ويظهرون مرتدين أقنعة لتفادي تعريض حياتهم للخطر لو نجحت أجهزة الاستخبارات الجزائرية المتغلغلة في كل مكان، وجبهة البوليساريو في المخيمات، في كشف هويتهم. وقالت إن الحركة تطالب باستقالة محمد عبد العزيز، زعيم ما يسمى بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية منذ ما يقرب من ٣٩ عاماً، وأتباعه الذين يتداولون المناصب العليا فيما بينهم ويعاملون الناس وفق الانتماءات القبلية والشخصية. كما تدين الحركة الأوضاع المعيشية المقيتة والمتدهورة في مخيمات تندوف وما ترتكب فيها جبهة البوليساريو من انتهاكات منتظمة لحقوق الإنسان.

٤٢ - واستطردت قائلة إن حركة شباب من أجل التغيير ليست وحدها التي تتحدى طغيان جبهة البوليساريو وأجهزة الاستخبارات الجزائرية. فقد اعتُقل أو قُتل العديد من المواطنين الشجعان الآخرين الذين جاهروا بمعارضتهم لها، في حين تستمر معاناة آخرين في مراكز الاعتقال السرية. ومما يدعو للاستغراب أنه حتى المبعوث الشخصي للأمين العام رفض الاجتماع بحركة شباب من أجل التغيير رغم الطلبات المتكررة. وبالنظر إلى أن منطقة الساحل تعج بالجماعات الإرهابية، فليس من الصعب أن نتصور كيف يمكن أن يُدفع الشباب في المخيمات دفعاً نحو الإرهاب إذا استمر حرمانهم من أي فرص للتعبير عن رأيهم. وينبغي على جميع أصحاب المصلحة الاضطلاع بدورهم لتجنب مثل هذا المآل.

٤٣ - السيدة ماركيتو (المنظمة المعنية بمراقبة موارد الصحراء الغربية): قالت إن منظمتها التي تتخذ من بروكسل مقراً لها استرعت الانتباه خلال السنوات الماضية إلى ما لاستيلاء المغرب على مصائد الأسماك واحتياطيات الفوسفات في الصحراء الغربية المحتلة من آثار على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وطالبت الأمم المتحدة بمراقبة تنمية موارد الإقليم، كما سبق أن فعلت أثناء احتلال نظام الفصل العنصري لناميبيا. ففي حين أن المغرب يغتني عن طريق استغلال هذه الموارد وتصديرها، أضحى ما يسمى بالتنمية الاقتصادية للمنطقة ذريعة لاستمرار ضم الصحراء الغربية واستيطانها. واستذكرت الرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية عام ١٩٧٥ والذي قالت فيه إنه ليس للمغرب أي مطالب إقليمية في الصحراء الغربية، فأشارت إلى أن الشعب الصحراوي - وهو ليس مجموعة مختلطة من المستوطنين الذين أُدخلوا بصورة غير مشروعة - كان الساكن الأصلي الوحيد للصحراء الغربية عندما وافقت إسبانيا على أن بوسعه أن يقرر مصيره.

٤٤ - وأضافت أن منظمتها تسترعي انتباه اللجنة إلى التنقيب المكثف عن النفط الذي يوشك أن يُسمح به في المياه الساحلية للصحراء الغربية المحتلة، ولا سيما آبار الاختبار التي يتوقع أن تحفرها شركة تنقيب أمريكية في غضون أسابيع قليلة. وقد عبَّر الشعب الصحراوي بقوة، حكومة ومنظمات مجتمع مدني وأفرادًا، عن معارضته لأي إنتاج نفطي في أرضه، وذلك لأسباب بيئية وخِشية أن يرسخ هذا الأمر الاحتلال العنيف وغير القانوني. وقالت إن منظمتها تطلب إلى اللجنة أن تشير إلى التنقيب عن النفط وإنتاجه في الصحراء الغربية وأن تدينه في تقريرها الذي ستقدمه إلى الجمعية العامة.

٤٥ - السيدة ليتر (منظمة نوت فرغوتن الدولية): قالت، في معرض سردها لقصة من المخيمات الصحراوية عن الأطفال الذين نشأوا هناك في فقر مدقع وكان منتهى أحلامهم قطعة شوكولاتة، إن هؤلاء الأطفال عملوا جاهدين للاستفادة من فرص الدراسة في الجزائر أو في كوبا وعادوا في سن البلوغ إلى المخيمات لمساعدة أهاليهم. بيد أن أحلامهم بالعودة وقد تحررت الصحراء الغربية بدأت تتلاشى وليس بإمكانهم أن يتحملوا رؤية أطفالهم يكبرون كلاجئين محرومين في أرض مقفرة، كما وقع لهم، في حين يفيض وطنهم الخصيب بالموارد. ويشكل الاستفتاء على الاستقلال الذي أُجري مؤخرا في اسكتلندا مثالاً على نظام ملكي متحضر يسمح لشعبه بالتصويت بحرية على مستقبله. إلا أن الشعب الصحراوي لم يُمنح هذه الفرصة على الرغم من إعادة تأكيد الجمعية العامة، عاماً بعد آخر، على حقه في تقرير مستقبله. وأعربت عن انزعاجها من الكلمات الجاهزة لمقدمي الالتماسات المغاربة المدفوع لهم، وأشارت إلى أن الحقيقة، وإن كان يمكن تحريفها، لا يمكن تغييرها.

٤٦ - وأضافت أن منظمتها تمثل المئات من المواطنين الأمريكيين الذين قضوا سنوات - دون أن يبتغوا من وراء ذلك أي مكسب شخصي- في المخيمات مع الشعب الصحراوي الذي عانى منذ أمد طويل من إجحاف مأساوي لا لزوم له. وناشدت اللجنة أن تتوخى الصواب عن طريق منح الشعب الصحراوي الحق في تقرير مستقبله. وقالت إن اللاجئين، ببقائهم في المخيمات، قد منحوا أصواتهم بالفعل لأولئك الذين يعترفون بهم كقادة شرعيين لوطنهم.

٤٧ - وأعربت عن رغبتها في تكريم ذكرى حسنة الوالي، وهو صحراوي توفي مؤخراً في أحد السجون المغربية في وطنه لأنه عبر عن حقيقة شعبه.

٤٨ - السيدة سيرفوني (منظمة النساء ديمقراطيات الوسط الدولية): قالت إنها التقت بكثيرين ممن انتُهكت حقوقهم الأساسية في مخيمات تندوف غير القانونية. وأوضحت أن الانتهاك يتم بطريقة منتظمة، إذ ليس هناك أي أسرة لم يتعرض أحد أفرادها للاختطاف أو للسجن أو للتعذيب أو للترحيل على أيدي سفاحي جبهة البوليساريو. وأعربت عن تنديدها بالاعتداء والعنف الجنسي اللذين تعاني منهما، فضلاً عن ذلك، العديد من النساء في المخيمات، مثل الأرامل عندما يطالبن بحصتهن من المساعدات الغذائية أو الشابات اللواتي يُجبَرن على الزواج والإنجاب لزيادة أعداد طالبي المساعدات الإنسانية الدولية التي يتم تحويلها بعد ذلك لإثراء قيادة جبهة البوليساريو.

٤٩ - وأضافت أنه بالنظر إلى تدهور الأوضاع في المخيمات، مما يعد انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان وحقوق اللاجئين الراسخة، فإن منظمتها تناشد المنظمات غير الحكومية الدولية أن تحقق في المخالفات والانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها جلادو جبهة البوليساريو وسجّانوها. كما تطالب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالتدخل لإنهاء عذاب النساء المحصورات في مخيمات تندوف عن طريق منحهن وأطفالهن الكرامة وظروف عيش أفضل، وكفالة تمتعهن على وجه الخصوص بحرّية التعبير والحركة، والسماح لهن بالعودة طواعية إلى وطنهن. وتحث الوكالات المعنية بالقضايا الجنسانية على فضح الاعتداءات التي تتعرض لها النساء في مخيمات تندوف. وقالت إن اللوم يقع على كل من الجزائر، التي تستضيف هذه المخيمات، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بوصفها الهيئة الدولية المعنية بحماية سكانها، لعدم نهوضهما بمسؤولياتهما.

٥٠ - السيد ديلستر (لجنة شؤون العمال الإقليمية لمنطقة نورماندي بالمؤسسة الوطنية الفرنسية للسكة الحديد): أشار

إلى أن منظمته تدعم الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية منذ ٢٠٠٩، وقال إنه ليس مقبولاً أن تظل الصحراء الغربية آخر مستعمرة في أفريقيا، ولا أن يلجأ المغرب إلى ثغرات ومناورات للتنصل من الامتثال لقرارات الجمعية العامة التي تسمح للشعب الصحراوي باختيار مستقبله بحرية. وأكد أن تنظيم استفتاء على تقرير المصير مسألة ملحّة وتخدم مصالح شعبي الصحراء الغربية والمغرب.

٥١ - وأضاف أن منظمته تسعى لتحقيق العدالة للشعب الصحراوي. وذكر أنها أرسلت الإمدادات والقوافل إلى المخيمات واستضافت الأطفال الصحراويين. وقد اقتنع بعد زيارته للمخيمات بأن الشباب لا مستقبل لهم هناك، على الرغم من المساعدات الدولية. وأعرب عن القلق الذي يساور منظمته، بوصفها نقابة عمّالية، من أنه عندما انتقلت السيطرة على منجم فوسفات بوكراع إلى المغرب في عام ١٩٧٦، أُنهيت عقود أكثر من ٧٠٠ عامل صحراوي. وظل هؤلاء يكافحون منذ ذلك الحين لنيل حقوقهم، بما في ذلك حقوق المعاش التقاعدي، وشكلوا، دون ترخيص من المغرب، نقابة عمال صحراوية يواجه أعضاؤها إجراءات انتقامية بسبب التظاهر السلمي.

٥٢ - ومضى قائلاً إن خريطة غرب أفريقيا التي رسمها المغرب بشكل أحادي خريطة غير شرعية. وطالما لم يتم إحلال السلام مجدداً بين الصحراويين والمغاربة، فإن منظمته ستناضل لتدمير الجدار الرملي الملغوم الذي شيده المغرب. وقال إنه ينبغي للجنة أن تستخدم كامل نفوذها للسماح للصحراويين بالتصويت في استفتاء على تقرير المصير.

٥٣ - السيد سلمى (تنسيقية ٥ يناير لعائلات الضحايا الصحراويين في مخيمات تندوف): قال إنه يمثّل عائلتي شابين صحراويين قتلهما الجيش الجزائري بالقرب من الحدود الموريتانية في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بينما كانا مسافرين مع مجموعة من سكان مخيمات تندوف لزيارة العائلة واقتناء سلع. وقال إنه يبدو أنهما استُهدفا عمداً. وعلى الرغم من أن عائلتي الضحيتين رفضتا استلام جثمانيهما إلى أن يتم إجراء تحقيق مستقل في ملابسات وفاتهما، فقد دُفن الجثمانان بعد أكثر من شهر دون أي إجراءات قانونية أو تشريح. ولم يكن ثمة أيضاً أي رد على شكوى جنائية قُدمت لاحقاً للمدعي العام في تندوف بناءً على طلب العائلتين.

٥٤ - وأضاف أن الحادث وقع على خلفية تشديد الحصار على المخيمات من قبل السلطات الجزائرية التي شددت القيود على حرية الحركة عن طريق حظر جميع الأنشطة التجارية بين سكان المخيم وموريتانيا أو تندوف والمعاقبة عليها. وقد تدهورت الظروف المعيشية في المخيمات من جراء هذه القيود على التجارة، وهو ما يرغم الشباب على السعي إلى الالتفاف على الحصار بشتى الوسائل من أجل إعالة أسرهم. وكان ذلك هو حال الشابين اللذين قُتلا في كانون الثاني/يناير.

٥٥ - وقال إن منظمته تدعو اللجنة والمنظمات الدولية إلى مطالبة السلطات الجزائرية بفتح تحقيق فوري في ما وقع في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ومحاكمة المسؤولين، وإطلاع الأسر على سير الإجراءات القانونية، والتوقف عن استخدام الترهيب لردعها عن المطالبة بالعدالة والتعويض أو محاولة الفرار من المخيمات. وقال إنه يعتبر البيانات التي أدلى بها مقدمو الالتماسات الجزائريون في اجتماع اللجنة السابق، زاعمين أنهم يتحدثون نيابة عن شعبه، بيانات إجرامية.

٥٦ - السيدة كان: تكلمت بصفتها الشخصية كمواطنة أميركية عملت في المخيمات منذ عام ٢٠٠٩، فتَلت بياناً نيابة عن السيدة كنيتا بُدّة محمد، وهي صديقة صحراوية وُلدت وعاشت في أحد مخيمات اللاجئين في تندوف.

وقالت إنها تنتمي إلى الرُحّل التقليديين المسالمين الذين سكنوا الصحراء الغربية لعدة قرون، وإنها تقاتل لاستعادة أرضها من الاحتلال المغربي وتحرير أولئك الذين يعيشون مثلها محاصرين في مخيمات اللاجئين في بؤس وحرمان مطلقين. وقالت إن عائلتها وبلدها يفصل بينهما أكبر جدار عسكري في العالم، وهو جدار العار الذي يمثل جرحاً مفتوحاً في قلب شعبها. وهو دليل على الاضطهاد والظلم، وينبغي أن يكون هدمه الخطوة الأولى نحو العدالة وجبر الضرر.

٥٧ - وأضافت أن النساء الصحراويات هن أساس مجتمعها، وقد بنين مخيمات اللاجئين بأيديهن بينما كان رجالهن يقاتلون. ويقمن بجمع المياه والغذاء والغاز من نقاط توزيع المساعدات الإنسانية لإطعام أسرهن. وقد بنت النساء الصحراويات جمهورية ديمقراطية في المنفى من أجل رعاية أسرهن وترسيخ السلام والنهوض بمستقبل بلدهن. وقالت إنها الآن تقاتل لتحرير الأرض الصحراوية عن طريق الفن، وتعمل مع فنانين من جميع أنحاء العالم، وقد سافرت إلى الخارج للتعريف بالحالة في الأراضي المحتلة في الصحراء الغربية وفي مخيمات اللاجئين. وقالت إن مواطنيها الصحراويين شعب اختار الاستراتيجيات السلمية في النضال من أجل الاستقلال.

٥٨ - السيدة باسينيت: تكلمت بصفتها الشخصية فقالت إن من طبيعة البشر أن يحلوا المشاكل كمجتمع وأن يسعوا إلى تحسين حياة الذين يحيطون بهم. ومع ذلك، فإن الشعب الصحراوي لا تكاد تُذكر محنته، وليس لديه أي صوت يعبّر عنه. وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر بشأن مسألة تقرير مصيره، فإن جميع الأطراف متفقة على أن هناك حاجة إلى التغيير، ولا سيما فيما يتعلق بتمكينه من التمتع بمستوى إنساني أساسي من المعيشة. وقالت إنه لم يتم القيام بأي شيء يفيد هذا الشعب منذ أن مثلت أمام اللجنة قبل عشر سنوات. وعلى الأمم المتحدة أن تجد وسيلة للنهوض بمسؤولياتها وإحداث التغيير اللازم.

٥٩ - السيدة فوستل: تكلمت بصفتها الشخصية، فقالت إن الحكم الذاتي الإقليمي كثيراً ما يوصف بأنه وسيلة لإدارة التنوع الوطني، مع تلبية مطلبي العدالة والاستقرار، وأفضل طريقة لحل النزاعات العرقية وحماية الهوية العرقية. وقد أثبت التاريخ بالفعل أن وجود درجة عالية من تقرير المصير الداخلي يمكن أن يمنع الانفصال ويصون سلامة الدولة.

٦٠ - وأضافت أنه فيما يتعلق بحالة الصحراء الغربية، فإن المغرب، وفي ظل عدم إحراز تقدم في المفاوضات بشأن المقترح الذي تقدم به عام ٢٠٠٧ والقاضي بمنح الحكم الذاتي لما يعتبرها مقاطعاته الجنوبية، قد قطع أشواطاً متقدمة في خططه الخاصة بالهيكلة الإقليمية، والتي بلغت أوجها في دستور عام ٢٠١١، الذي شرع في عملية لتحقيق اللامركزية عن طريق إسناد صلاحيات فعالة للمجالس الإقليمية، وبالتالي تمتيع جميع المناطق بالحكم الذاتي والقدرة والمسؤولية لدفع عجلة التنمية وإدارة شؤونها بنفسها، مع صون هويتها الثقافية واللغوية. وتقضي الفكرة ببناء وحدة وطنية عن طريق تعزيز التنوع والعزم الإقليميين. ومن ثم فإن الحكم الذاتي الإقليمي يقدم حلاً واقعياً ومستداماً بالنسبة للصحراء الغربية. وقالت إن الحكم الذاتي أداة للحكم الرشيد بالنسبة للدولة ككل وليس بالنسبة للجماعة السائدة فحسب، وبالتالي فهو يرمي إلى تحقيق التعايش السلمي واحترام حقوق الإنسان. وفي ضوء ذلك، فإن الحكم الذاتي آلية لتعزيز الديمقراطية، لأنه يتعلق بسلطات مشتركة.

٦١ - واستطردت قائلة إن الاستقرار والتنمية الإقليميين وأمن المجتمع الدولي الواسع ومصالحه تقتضي إخراج مسألة الصحراء الغربية من دائرة النزاعات المنسية. ويتزايد التأييد الدولي لفكرة مفادها أن برنامج الهيكلة الإقليمية المتقدمة في

المغرب من شأنه أن يهيئ فرصاً تاريخية لإيجاد حل مستدام وواقعي للنزاع. وبشكل عام، يمكن أن يصبح الحكم الذاتي الإقليمي، المستند إلى الحكم الرشيد، أداة لإرساء الديمقراطية، بدلا من تفكيك الدول القائمة وإنشاء كيانات مصطنعة يسود فيها الفقر وعدم الاستقرار وانتهاكات حقوق الإنسان والإرهاب.

٦٢ - السيدة بانتوخا (مركز الدراسات القضائية لمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط): قالت إن منح الحكم الذاتي لشعب الصحراء الغربية بدون دعم وتنمية اقتصادية يمكن أن يسبب مشاكل أكثر مما يجلب من فوائد، ويمكن أن يعزز الجماعات المتطرفة ذات الامتداد العالمي. ولذلك فهي تود التأكيد على الجهود التي يبذلها المغرب لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مقاطعاته الجنوبية وتمكين الشعب الصحراوي.

٦٣ - وأضافت أنه على مستوى التنمية الاقتصادية، هناك بيانات رسمية عن تشجيع الحكومة لمباشرة الأعمال الحرة. وأشارت إلى أن حرية القيام بأعمال تجارية مضمونة بذات الشروط المطبقة في مقاطعات أخرى في المغرب وأن النمو في معدلات الإقراض في المقاطعات الجنوبية بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١ كان أعلى من المتوسط الوطني. وفي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ارتفعت الودائع المصرفية في الصحراء بنسبة تصل إلى ٣٠ في المائة عن العام السابق. كما أن حرية تنقل السلع والأشخاص مضمونة، على عكس ما تورده التقارير عن الحالة في مخيمات تندوف وحوادث الاحتجاز التي شهدتها مؤخراً.

٦٤ - وأشارت إلى أنه فيما يتعلق بإيجاد فرص العمل، تعدّ شركة فوسفات مغربية رئيسية أكبر رب عمل في منطقة الصحراء، إذ تُعيّن أكثر من نصف موظفيها محلياً. وبُذلت جهود ناجحة لزيادة عدد الصحراويين في المناصب الإدارية الرفيعة المستوى. ووفرت الشركات المحلية، عن طريق العمل كمقاولات من الباطن، مزيداً من فرص العمل؛ وحضر ١ ٣٠٠ شاب من أبناء المنطقة برنامجاً خاصاً بالمهارات الوظيفية.

٦٥ - وتابعت قائلة إنه فيما يخص حقوق الإنسان، فإن درجة الامتثال لمبادئ عدم التمييز والمساواة بين الجنسين هي نفسها في بقية البلد. وعلى الرغم من أن معدلات توظيف المرأة متدنية بشكل غير مقبول، وأقل مما هي عليه في أجزاء أخرى من العالم، ثمة اتجاه عام متنامٍ في عدد النساء في القوى العاملة يلاحظ بشكل أكبر في المقاطعات الصحراوية مقارنة مع ما هو عليه الأمر على المستوى الوطني. والتعليم الأساسي هناك أفضل مما هو عليه في بقية أنحاء البلد، على الرغم من الفوارق القائمة بين المناطق الحضرية والريفية. ويشكل حصول جميع الأطفال الذين هم في سن الدراسة، بمن فيهم الفتيات، على التعليم الابتدائي بنسبة ١٠٠ في المائة، بلا شك إحدى الإنجازات الواعدة في منطقة الصحراء، حيث يفوق معدل الإلمام بالقراءة والكتابة المتوسط الوطني. وفي حين لا تزال هناك مشاكل في الصحراء الغربية، يواصل المغرب جهوده لتحديدها والتصدي لها.

٦٦ - وقالت إنه من منظور أمني، على الجزائر وجبهة البوليساريو الامتثال لطلبات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين فيما يخص إجراء تعداد للجالية الصحراوية في مخيمات تندوف والسماح للمجتمع الدولي بفهم واقع الحياة اليومية هناك على نحو أفضل، وذلك لتقديم يد العون بطرق تتوافق مع الاحتياجات الفعلية.

٦٧ - السيد غووكين (هيومن رايتس ووتش الصحراء الغربية): قال إن الصحراء الغربية هي المحك لمصداقية الأمم المتحدة. وبما أن اسبانيا قد تخلت بشكل غير قانوني عن مسؤوليتها في إنهاء استعمار الإقليم، فإن الأمم المتحدة

تتحمل مسؤولية معترفاً بها تجاه سكان الصحراء الغربية. وقال إن تسوية النزاعات المتعلقة بإنهاء الاستعمار تكمن في إجراء استفتاء على تقرير المصير، على النحو الذي حددته الجمعية العامة وأكدته محكمة العدل الدولية. وأشار إلى أن التقرير غير المنشور لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٦ عن بعثتها إلى الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين في تندوف قد أوصى بضرورة إعمال حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير دون إبطاء، ولاحظ أن معظم انتهاكات حقوق الإنسان في حالة شعب الصحراء الغربية تُعزى إلى عدم إعمال هذا الحق الأساسي من حقوق الإنسان. وفي انتظار تنظيم استفتاء، ينبغي للجمعية العامة أن تدعو، في القرار الذي ستعتمده في الدورة الحالية، إلى الاحترام الكامل للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الصحراء الغربية.

٦٨ - وأضاف أن الحقوق المدنية والسياسية تُنتهك بشكل منتظم في الإقليم. وذكر أن أحدث حالة، وهي التي تتعلق بالمعتقل السياسي حسنة الوالي، على سبيل المثال، الذي توفي مؤخرا في السجن بسبب الحرمان المتعمد من العلاج الطبي الخاص بمشاكل صحية ناجمة في جزء منها عن التعذيب، تستدعي إجراء تحقيق مستقل وتشريح الجثة. وكان الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قد دعا في وقت سابق إلى الإفراج فوراً عن سجين سياسي صحراوي آخر وإلى إجراء تحقيق في التعذيب الذي تعرض له أثناء احتجازه. وثمة مجموعة أخرى من السجناء السياسيين احتُجزوا في عام ٢٠١٠ خلال احتجاجات اكديم إزيك وحوكموا وأدينوا في محاكمات صورية أمام المحاكم العسكرية المغربية — مما يعد خرقاً ليس للقانون الدولي للحقوق المدنية فحسب، ولكن للتشريعات المحلية اللاحقة التي تحظر محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية -، ومع ذلك لا يزال المغرب يحتجزهم في السجن.

٦٩ - واستطرد قائلا إنه يجري كذلك انتهاك الحقوق الاقتصادية بشكل منتظم. فالمغرب يواصل استخراج الفوسفات في الصحراء الغربية، ويرخص لسفن الاتحاد الأوروبي بالصيد في مياهها بموجب اتفاق صيد الأسماك، ويحرم بذلك سكان الإقليم من حقهم في تحديد طريقة استغلال مواردهم والاستفادة من ذلك.

٧٠ - واختتم بيانه قائلا إن الحقوق الثقافية الاجتماعية تُنتهك بصورة منتظمة في الجزء المحتل من الإقليم. فعلى سبيل المثال، يواصل المغرب تدمير كل الأماكن المكشوفة التقليدية المخصصة للصلاة، وذلك بهدف إرغام السكان الصحراويين على اللجوء إلى الزعماء الدينيين المغاربة واستخدام المرافق الدينية المغربية. وقال إنه يتعين على اللجنة أن تدعم كافة حقوق الإنسان للشعب الصحراوي وتدافع عنها، وأن تجعل ذلك أولى الأولويات في القرار الذي تقدمه إلى الجمعية العامة.

٧١ - السيد هاريجان: تكلم بصفته الشخصية كخبير في الاتجار الدولي بالمخدرات والجريمة المنظمة، لديه ٣٥ سنة من الخبرة العملية في الشرطة البريطانية، فأعرب عن رغبته في لفت الانتباه إلى التحويل الإجرامي المنتظم للمساعدات الإنسانية الموجهة إلى مخيمات تندوف للاجئين في الجزائر. وقال إن التحقيقات قد أثبتت بالحجج أن المسؤولين عن الابتزاز هم قادة في جبهة البوليساريو، يدعمهم مسؤولون في الحكومة الجزائرية، ومع ذلك فالتجارة غير المشروعة تستمر في الازدهار.

٧٢ - وأضاف أن برنامج الأغذية العالمي يوفر حوالي ٠٠٠ ١٢٥ حصة غذائية عامة في الشهر، ولكن سكان المخيمات لا يزالون يعيشون في فقر مدقع، بدون خدمات أساسية أو تغذية سليمة أو مياه للشرب. ويتحكم المسؤولون المحليون الفاسدون من جبهة البوليساريو ومن الجزائر في

استيراد المواد الغذائية وغير الغذائية الضرورية في ميناء الدخول في وهران، ويحتفظون بها في مستودعات غير نظامية، ويؤخرون تسليمها القانوني أو يحولونه. وعلاوة على ذلك، يتم توزيع المساعدات بناء على تقديرات مبالغ فيها لعدد اللاجئين، والتي هي عامل رئيسي في عملية الاحتيال. وتُحوَّل المساعدات الفائضة للبيع في السوق السوداء وتذهب الأرباح إلى جيوب منظمي عملية الاحتيال.

٧٣ - واستطرد قائلا إن استمرار المنع من دخول المخيمات هو ضمان بعدم إمكانية وجود تقديرات مستقلة للعدد الفعلي للاجئين. وناشد مجلس الأمن أن يتخذ تدابير عاجلة للسماح بالوصول الدولي والمستقل إلى المخيمات لتوفير بيانات يمكن التحقق منها عن أعداد هؤلاء اللاجئين؛ والسماح بإجراء تحقيق كامل في جميع المزاعم المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان؛ والحصول على التزام على أعلى مستويات القيادات المحلية بعدم التسامح مطلقاً مع الفساد. وإذا لم تعالَج هذه المسألة على وجه السرعة فإن ذلك من شأنه أن يقوض الاستقرار في المنطقة، وهو ما يشكل بدوره تهديداً حقيقياً للأمن العالمي. وقال إن الاتجار في المخدرات والفساد يؤديان إلى انعدام الاستقرار والإرهاب؛ وما لم يتحرك المجتمع الدولي، فإن قطع رأس الصحفي الفرنسي في الجزائر سيكون مجرد بداية.

٧٤ - السيد جيل غاري (معهد الأمن العالمي، إسبانيا): قال إن المواجهة في الصحراء الغربية تُعزى إلى حد كبير إلى السلوك الخاطئ للأمم المتحدة وتقاعسها وافتقارها للتفكير الاستشرافي. وتدير جبهة البوليساريو دكتاتورية قاسية توفر الأمم المتحدة وقيادة الجزائر غطاءً لها، مما يجعل المجتمع الدولي متواطئاً. وأشار إلى أن الحالة في منطقة الساحل والصحراء برمتها معقدة وغير مستقرة على الإطلاق، ولاسيما مع وجود عصابات الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومجموعات الجهاديين المتورطين في الإرهاب. وقد نُبّهت اللجنة في الماضي إلى وجود صلات معروفة ربطتها بعض الجماعات الإرهابية التي تنشط في المنطقة بأعضاء من جبهة البوليساريو وبعض الأشخاص في مخيمات تندوف، وهؤلاء الأشخاص مسلحون وخطيرون. وأشار إلى أن إحدى تلك الجماعات الإرهابية نفسها قد حولت مؤخراً ولاءها للدولة الإسلامية، ويمكن أن نتصور حلفاءها في جبهة البوليساريو وهم يحذون حذوها ويحولون أسلحتهم إلى الصحراء الغربية، مما يمثل تهديداً خطيراً للأمن في العالم. وتُبين حالات مماثلة في مالي أو ليبيا أو سوريا مدى خطورة الإرهاب الجهادي. ومن الواضح أن ثمة حاجة إلى استجابة مناسبة.

٧٥ - وأضاف أن المغرب قد اقترح حلا لنزاع الصحراء - وهو النزاع الذي كان ينبغي أن يُسوّى منذ فترة طويلة - من شأنه أن يضمن الاستقرار والأمن والمستقبل. فقد وضع بالفعل نظاماً متقدماً للحكم الذاتي اللامركزي داخل حدوده، وفي مقاطعاته الصحراوية كما في جميع مناطقه الأخرى. وقد آن الأوان لتتحرك الأمم المتحدة بناء على حقيقة مفادها أن المقترح المغربي مقترحٌ جاد وواقعي وأن من شأنه أن ينقذ شمال أفريقيا من الخطر البالغ الذي يمثله انعدام الأمن. وقال إن المغرب جزء من الأمم المتحدة وينبغي ألا يكون موضع مطالب زائفة تسعى للإبقاء على النزاع المفتعل التي تثيره جبهة البوليساريو منذ أربعة عقود.

٧٦ - السيد غونزاليس فيغا (مرصد أستورياس لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية): قال إن عدم إنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية يحرم شعبها من حقه في تقرير المصير، وهو الحق الذي تنص عليه بوضوح قرارات الجمعية العامة ذات الصلة وينص عليه الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية عام ١٩٧٥ بشأن هذه المسألة.

٧٧ - وأضاف أن السيادة الدائمة لشعب من الشعوب على موارده الطبيعية، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ١٨٠٣ (د-١٧)، هي النتيجة الطبيعية الاقتصادية للحق في تقرير المصير وضمانٌ للحق في التنمية. وقد انتُهك هذان الحقان من حقوق للشعب الصحراوي باستمرار. وذكر أن المغرب استغل السمك والفوسفات وموارد المياه والموارد الزراعية في الصحراء الغربية وأبرم اتفاقات مع شركات أجنبية لاستغلال الموارد الهيدروكربونية في جرفها القاري. وقال إن المستشار القانوني للأمم المتحدة أشار، في فتوى بشأن هذا الاستغلال المغربي (S/2002/161)، إلى مبدأ أن أنشطة استغلال الموارد في إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لا تعتبر متوافقة مع التزامات الدولة القائمة بالإدارة بموجب الميثاق إلا عندما تراعي مصالح شعب ذلك الإقليم وتتم باسمه أو بالتشاور مع ممثليه.

٧٨ - وذكر أن الاتحاد الأوروبي قد أبرم في عام ٢٠١٤ مع المغرب اتفاقاً لصيد الأسماك يتجاهل تجاهلا صارخاً هذه الالتزامات بموجب القانون الدولي. ولم تُؤخذ وجهات نظر الشعب الصحراوي في الاعتبار، ولا يستفيد من الأنشطة، وتُستغل موارده البحرية على نحو غير مستدام. وقال إن الاتفاق يشكل كذلك خرقاً للميثاق التأسيسي للاتحاد الأوروبي ولقرارات الأمم المتحدة التي يدّعي دعمها، وهي مسألة تكتسي خطورة بالغة بسبب تواطؤ اسبانيا، الدولة القائمة بالإدارة في الصحراء الغربية.

٧٩ - السيدة نافارو (المجلس العام للمحامين في إسبانيا): قالت إن منظمتها التي تضم في عضويتها حقوقيين إسبانيين واصلت رصد الأنشطة القضائية في الإقليم وبوسعها أن تؤكد أن المغرب انتهك القانون الدولي وحقوق الإنسان للصحراويين الأفراد بانتظام في العام الماضي. وقالت إن المغرب، باعتباره الدولة القائمة بالاحتلال، تجاهل الاتفاقية المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة) عن طريق الاستمرار في تغيير سكان الإقليم، وإبرام اتفاقات مع أطراف ثالثة لاستغلال الموارد الطبيعية للصحراء الغربية، وإدانة الصحراويين وسجنهم ظلماً، ومنع الوصول إلى الإقليم، وإهمال الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان الصحراويين الأصليين، مما يعد شكلا من أشكال الفصل العنصري. وقالت إن استخدام المحاكمات لاكتساب نوع من الشرعية، والاعتقال التعسفي للمعارضين الصحراويين وتعريضهم للاختفاء القسري وللتعذيب، كل ذلك يشكل ثوابت في تعامل المغرب مع سكان الصحراء الغربية الأصليين.

٨٠ - وأضافت أنه بالنظر إلى افتقار المغرب للسيادة والولاية على شعب الصحراء الغربية، فجميع المحاكمات التي طالت الصحراويين لاغية وباطلة، كما أشارت محكمة عليا إسبانية إلى ذلك في حكم أصدرته عام ٢٠١٤. ومن حيث اتباع الإجراءات القانونية الواجبة كذلك، فإن المحاكمات تنتهك المادة ١٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بسبب العيوب العديدة التي تشوبها، بما في ذلك استخدام المحاكم العسكرية، وعدم الحياد القضائي، والحرمان من الحق في الدفاع وافتراض البراءة، واستخدام التعذيب للحصول على أدلة والانتقام من محامي الدفاع. وقالت إن المغرب يعقد محاكمات سياسية بهدف سجن نشطاء حقوق الإنسان والمدافعين عن هذه الحقوق في الصحراء الغربية الذين يحاولون الانخراط في العمل المشروع نيابة عن سكان الإقليم المحتل.

٨١ - السيدة داريا (رابطة حزر الكناري للسلام وحقوق الإنسان): قالت إن منظمتها تود إبلاغ اللجنة بملاحظاتها عن التطورات القانونية في الصحراء الغربية والتنديد بالإفلات من العقاب الذي تتمتع به السلطات

المسؤولة عن احتلال المغرب غير المشروع لهذا الإقليم. وذكرت أن شاباً صحراوياً اغتيل في شوارع العيون في عام ٢٠١١ على يد شرطي مغربي، بيد أن السلطات رفضت التحقيق في جريمة القتل. وفي العام نفسه، هاجمت مجموعة من المغاربة شباباً صحراويين عقب مباراة لكرة القدم مما تسبب في حالة وفاة، وهي الوفاة التي لم يتم التحقيق فيها أبداً. وفي عام ٢٠١٢، أُلقِي بالناشط حسنة الوالي، وهو عضو في لجنة مناهضة التعذيب بالداخلة، ظلماً في السجن لتنديده بهذا الحادث، وهناك تعرض للتعذيب وحُرم من كافة أشكال المساعدة الطبية. وقد توفي مؤخراً ودُفن سراً، ومرة أخرى لم يُفتح أي تحقيق في وفاته. وقالت إن جميع تلك الإجراءات جزءٌ من محاولات منتظمة لمحو الهوية الصحراوية. وأعربت عن تنديد منظمتها، التي تضم في عضويتها حقوقيين، بهذه الاعتقالات التعسفية، وبهذا التعذيب، وبهذه المحاكمات غير المصرح بها والتي تتم دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، وبتشتيت المعتقلين في أرجاء المغرب. وتدين كذلك سلب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك حرية التعبير، والتغلغل في الحياة الخاصة ووسائل الاتصال. وقالت إن المغرب يواصل سياسة فرض العقوبات التعسفية على الصحراويين، كما فعل قبل بضعة أسابيع عندما شددت محكمة الاستئناف في أكادير الأحكام الصادرة على مجموعة من الأشخاص بأن زادتها من سنة واحدة إلى ١٠ سنوات.

٨٢ - وأضافت أن المجتمع الدولي لا يزال يلتزم الصمت، وأحجمت إسبانيا، بوصفها الدولة القائمة بإدارة الصحراء الغربية بحكم القانون، عن التدخل في اللجنة طوال الـ ١٢ عاماً الماضية لحماية حقوق سكان الإقليم. وقالت إن النهج الذي اتبعته اسبانيا يختلف اختلافاً كثيراً عن النهج الذي اعتمدته فيما يتعلق بإقليم جبل طارق. ويتعين اتخاذ إجراءات أكثر فعالية لكفالة احترام المغرب للقانون، وينبغي توسيع ولاية المينورسو لتشمل حماية حقوق الإنسان في المنطقة.

٨٣ - السيد كالابويغ (الرابطة الدولية للحقوقيين من أجل الصحراء الغربية): قال إن القانون الدولي يقر بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير وإن حكم محكمة العدل الدولية لعام ١٩٧٥ قد أوضح أنه لا يوجد أي رابط سيادي بين الصحراء الغربية والمغرب. وأشار إلى أن الجمعية العامة قد أدانت في قراراتها المتكررة الاحتلال المغربي غير المشروع للإقليم في عام ١٩٧٥، والاحتلال غير معترف به كذلك من طرف محاكم اسبانيا، الدولة المستعمرة السابقة، والتي حكمت في عام ٢٠١٤ بأن إسبانيا لا تزال هي الدولة القائمة بإدارة الإقليم بحكم القانون.

٨٤ - وأضاف أن عدم التحرر من الاحتلال العسكري وعدم ضمان حصول شعب الصحراء الغربية على الحق في تقرير المصير الذي طالما تأجل إعماله قد عمّق اليأس لدى هذا الشعب. وقال إن الوقت ليس وقت التزام الحياد لأن الوضع ينذر بالانفجار. وعلى الأمم المتحدة أن تستأنف مساعيها الرامية إلى إيجاد حل سياسي عادل ودائم يحظى بقبول كلا الطرفين، ولكن دون اتخاذ موقف يضع الطرفين - دولةٌ قائمة بالاحتلال وإقليمٌ محتل - على قدم المساواة. فمن شأن ذلك أن يمنح للمغرب، على نحو مجحف، حقوقاً على الإقليم لم يملكها أبداً ولا يملكها. وينبغي للأمم المتحدة إرغام المغرب على الامتثال للقانون الدولي، ولو اقتضى الأمر عن طريق اتخاذ إجراءات بموجب الفصل السابع من الميثاق.

٨٥ - السيد براهام: تكلم بصفته الشخصية كمراقب بريطاني للأحداث في الصحراء الغربية والمنطقة، فقال إن النزاع أضحى يشكل تهديداً أمنياً خطيراً لشمال أفريقيا ومنطقة الساحل. وذكر أن هناك تقارير موثوقة تفيد بأن

مخيمات تندوف التي تسيطر عليها جبهة البوليساريو هي مشتل للجهاديين لتجنيد الصحراويين الشباب الذين فقدوا كل ثقة في قيادتهم. كما أن تنامي النشاط الإجرامي في تندوف جعلها ملجئاً محتملاً للجهاديين الذين أُخرجوا عنوة من شمال مالي بسبب العمليات الأمنية. وقال إن هناك دلائل على أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي قد اخترق مخيمات اللاجئين، حتى في الوقت الذي يقوم فيه تنظيم القاعدة، الذي حول مركزه من آسيا إلى أفريقيا، بإحداث قوس من عدم الاستقرار في جميع أنحاء منطقة الساحل. وقال إن الهجوم الأخير على مصفاة لتكرير النفط في الجزائر، والإرهاب في مالي وموريتانيا، وقطع رأس الصحفي الفرنسي في الجزائر دلائل على نمو التطرف الإسلامي في شمال أفريقيا. وقال إن المغرب العربي منطقة ذات أهمية، ولها تأثير عالمي.

٨٦ - وأضاف أن على الأمم المتحدة أن تعمل على التصدي للمشاكل الملحّة في مخيمات تندوف. وفي حين أن المغرب يعمل مع المجتمع الدولي لضمان الأمن، فإن الجزائر المجاورة لا تفعل ذلك. ويتعين على الجزائر السماح للمراقبين بدخول مخيمات تندوف لتقييم مستويات الخطر. وهناك حاجة ماسة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى الشفافية.

٨٧ - السيد أحمد (رابطة الطلاب الصحراويين في أمريكا الشمالية): قال إنه وُلد ونشأ في مخيمات اللاجئين في تندوف التي هي أحد أكثر الأماكن قساوة وأقلها مراعاة للشروط الصحية على وجه الأرض، والتي لم تقم الأمم المتحدة بأي شيء لتحسين الأوضاع فيها. وفي الصحراء الغربية المحتلة نفسها، انتُزعت الحرية والموارد وكرامة الشعب بالقوة، ويعيش هذا الشعب الآن في ظل شريعة الغاب. ولئن كانت تلك هي تجربته اليومية، إلا أنه لا يزال يؤمن بالسلام والشرعية وقوة القانون الدولي وبعودة اللاجئين إلى وطنهم في الأخير.

٨٨ - وأضاف أنه داخل الأراضي المحتلة، لا تزال تُنتهك حقوق الإنسان ويموت السجناء السياسيون موتاً قاسياً ومفاجئاً. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من إعلان الأمم المتحدة أن أي استكشاف واستغلال للموارد الطبيعية في الصحراء الغربية لا يراعيان مصالح ورغبات شعبها يشكلان انتهاكاً للقانون الدولي، فإن موارد وطنه التي يعتمد عليها بقاء شعبه لا تزال تستغلها الشركات الأجنبية بشكل غير مشروع. وتساءل إلى متى سيتعين على الشعب الصحراوي انتظار الحل.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠